



الجمهورية اللبنانية المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: ١٢٧١ / ١٥
التاريخ: ٢٠٢٠ / ٧ / ٢

معالي وزير الاقتصاد والتجارة الأستاذ أمين سلام المحترم

الموضوع: منع ري المزروعات من مياه نهر الليطاني وروافده وضرورة تأمين مقتضيات الامن الصحي وجودة مياه الري وسلامة الغذاء في إطار السعي والبحث عن الأمن الغذائي.

المراجع:

- القانون معجل رقم 35 الصادر في 24 تشرين الثاني سنة 2015 قانون سلامة الغذاء.
- القانون رقم 192 الصادر بتاريخ 16 تشرين أول 2020 الرامي الى تعديل القانون رقم 77 الصادر في 13 نيسان سنة 2018 قانون المياه.
- مقتضيات حماية الصحة العمومية.

لما كانت المادة 8 من قانون سلامة الغذاء قد فرضت على المزارع: "المحافظة على سلامة الانتاج النباتي أو الحيواني وجودته وأن يتخذ الاجراءات اللازمة لمنع تلوثه".

ولما كانت المادة 86 من قانون المياه قد اوجبت على كل فرد المساهمة الفعالة في المحافظة وعلى النظم البيئية المائية والمياه وحمايتها. وأولت السلطات العامة وعلى الاخص المؤسسات العامة للمياه والمحافظين ووزارة البيئة، كل ضمن نطاق صلاحياته السهر على حماية المياه والنظم البيئية المائية وذلك وفقاً للاحكام القانونية النافذة.

ولما كان لا يزال حوض نهر الليطاني يعاني من مشكلة تدفق مياه الصرف الصحي الى نهر الليطاني وروافده بشكل غزير يصل سنوياً الى حدود 47 مليون متر مكعب في الحوض الاعلى، بسبب التعثر غير المفهوم من قبل الجهات المعنية بتطبيق القانونين 63 و64 للعام 2017 والتي اقرت سلسلة مشاريع للنبي التحتية للصرف الصحي ومعالجته وأمنت الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع من خلال التمويل المحلي والقروض الخارجية.



ولما كانت المتساقطات الغزيرة هذا العام وإن كانت قد زادت من تصريف نهر الليطاني و روافده، إلا أنها ليست كافية وحدها برفع التلوث عن النهر في ظل عدم معالجة مشكلة التلوث وإزالة مصادره، وبالتالي كانت ولا تزال مياه نهر الليطاني في الحوضين الأعلى والأدنى غير مطابقة لمعايير ومواصفات مياه الري، وتالياً فإن المزروعات المروية من هذه المياه لا تكون مطابقة لمواصفات ومعايير سلامة الغذاء، وتشكل تهديدا للصحة العامة للمستهلكين.

ولما كان في إطار السعي إلى تأمين مقتضيات الأمن الغذائي والتشجيع على الزراعة قد رصدت فرق المراقبة التابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مباشرة أنشطة ري عدد من المحاصيل الزراعية من مياه نهر الليطاني وبعض روافده الملوثة، ولما كانت مياه نهر الليطاني لا تزال غير مطابقة للمعايير الجرثومية لإستخدامها لري المزروعات، بحسب معايير منظمة الصحة العالمية (WHO) و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، خاصة وأن نسبة القولونيات الاجمالية ونسبة القولونيات المتحملة للحرارة في بعض المواقع تبلغ أكثر من 5,000,000 مستعمرة في المئة ميليلتر وفقاً للتحاليل الدورية التي تجريها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بينما الحد الأقصى المسموح به في كل 100 ميليلتر هو 1000 مستعمرة بالنسبة للقولونيات الاجمالية و100 مستعمرة بالنسبة للقولونيات المتحملة للحرارة وفقاً لل FAO أو 1000 مستعمرة للقولونيات المتحملة للحرارة وفقاً لل WHO، أي أن الجراثيم تتخطى مئات آلاف أضعاف كل المعايير العالمية التي تم وضعها لمياه الري، وحيث أنه لا يمكن تحقيق مقتضيات الأمن الغذائي على حساب الأمن الصحي وجودة الغذاء،

لذلك، يرجى التفضل بإتخاذ الاجراءات الرامية لتعميم منع ري كافة الاراضي والمحاصيل الزراعية من مياه نهر الليطاني وروافده في الحوض الأعلى لنهر الليطاني ضمن محافظتي بعلبك الهرمل والبقاع وتكليف من يلزم لتطبيق هذا التعميم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

رئيس مجلس الادارة/ مدير عام

المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

